اقتصاد

الاغتيالات توقف رحلات جوية إلى 3 دول

أعلنت شركات طيران عالمية وقف الرحلات الجوية إلى مطارات بيروت وتل أبيب وطهران، تحسباً لرد من حزب الله وإيران على اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية في طهران، والقيادي في حزب الله فؤاد شكر في بيروت.

ففي الكويت، أعلنت الخطوط الجوية الكويتية أمس السبت، تعليق رحلاتها من بيروت وإليها، اعتباراً من الاثنين المقبل إلى أجل غير مسمّى. وقالت الشركة الكويتية في بيان وفقاً لوكالة فرانس برس، إنها ستشغّل «آخر رحلاتها من بيروت إلى الكويت في يوم الأحد الرابع من أغسطس/ آب، وذلك للمسافرين الراغبين في العودة»، من دون تحديد مدة التعليق.

وقالت شركة الخطوط الجوية اليونانية، إنها أوقفت جميع رحلاتها إلى تل أبيب وبيروت، لدواع أمنية. وأضافت الشركة في بيان مساء الجمعة، وفقاً لوكالة الأناضول، أنه «بسبب التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط، تم تعليق جميع رحلاتنا إلى مطار بن غوريون الدولي في تل أبيب حتى 6 أغسطس الجاري، كما تم تعليق رحلاتنا إلى مطار رفيق الحريري الدولي في بيروت حتى 8 أغسطس». وذكر البيان أن المسافرين الذين ألغيت رحلاتهم يمكنهم تغيير الحجز أو طلب استرداد الأموال.

كما قرّرت شركتا «إير فرانس» و«ترانسافيا فرانس» تمديد تعليق الرحلات الجوية إلى بيروت حتى 6 أغسطس على الأقل «بسبب الوضع الأمني»، وفق ما أعلنت الشركة الأم «إير فرانس-كا إل إم» أمس.

من جانبها، قالت الخطوط الجوية الإيطالية في بيان على موقعها الإلكتروني الجمعة، إنها «قررت تعليق رحلاتها من وإلى تل أبيب حتى 6 أغسطس نظراً إلى التطورات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، ولضمان سلامة الركاب والطواقم». وأفادت شركة الطيران الهندية في منشور على منصة إكس: «بتعليق تشغيل رحلاتنا المجدولة من وإلى تل أبيب اعتباراً من الآن وحتى 8 أغسطس 2024، نظراً إلى الوضع الحالي في أجزاء من الشرق الأوسط».

وأعلنت شركة الخطوط الجوية السويسرية، الجمعة، وقف رحلاتها بين زيورخ وتل أبيب في كلا الاتجاهين بسبب تصاعد التوتر في منطقة الشرق الأوسط. وقالت الشركة في بيان إن قرار تعليق الرحلات يستمر حتى الثامن من أغسطس الجاري، وذلك حفاظاً على «سلامة الطاقم والركاب». كما أعلنت الشركة تمديد قرار وقف الرحلات الجوية بين زيورخ وبيروت حتى الثاني عشر من أغسطس الجاري. وأكدت الشركة أنه سيكون بإمكان المسافرين المتضررين من الاضطرابات الحالية، الحجز في تاريخ لاحق أو طلب استرداد الأموال. وذكرت الذراع الهولندية لمجموعة الخطوط الجوية الفرنسية كيه إل إم الجمعة أن الشركة ألغت جميع رحلاتها من وإلى تل أبيب حتى 26 أكتوبر/ تشرين الأول. وقالت صحيفة يسرائيل هيوم أمس، إن شركة الطيران الإسبانية «إيبريا إكسبريس» ألغت رحلاتها إلى إسرائيل على خلفية الأوضاع الأمنية.

في السياق، قالت هيئة البث العبرية الرسمية، الجمعة الماضي، إن «مئات المسافرين الإسرائيليين علقوا في مطار (العاصمة التشيكية) براغ منذ يوم الثلاثاء، بسبب إلغاء الرحلات الجوية لشركة أركياع الإسرائيلية». وأضافت: «بقي الركاب، ومن بينهم مسنون وأطفال، عالقين في مطار العاصمة التشيكية منذ عدة أيام، من دون أن يتلقوا إجابة من الشركة التي لم تجب إلا هذا الصباح».

(فرانس برس، رويترز، العربي الجديد)

سوق في سيول (انتوني والاس/ فرانس برس)

ارتفاع التضخم في كوريا الجنوبية

أظهرت بيانات أن معدل التضخم في كوريا الجنوبية ارتفع في يوليو/ تموز، لكنه ظل أقل من 3% للشهر الرابع على التوالي. وارتفعت أسعار المستهلك، وهي مقياس رئيسي للتضخم، بنسبة 2,6% على أساس سنوي في يونيو/ حزيران، مقارنة بزيادة قدرها 2,4% في الشهر الذي سبقه، وفقاً للبيانات الصادرة عن وكالة الإحصاء الكورية. كانت هذه هي المرة الأولى منذ ستة أشهر التي يتسارع فيها نمو الأسعار. وفي يناير/ كانون الثاني، تباطأ التضخم إلى 2,8%، وانخفض إلى أقل من 3% لأول مرة منذ يوليو 2023، لكنه ارتفع قليلاً إلى 3,1% في فبراير/ شباط، وظل عند المستوى نفسه في الشهر التالي قبل أن يتراجع إلى 2,9% في إبريل/ نيسان. وانخفض التضخم إلى 2,5% في مايو/ أيار.

90 ألف طن إنتاج ليبيا من القمح العام الجاري

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

قال مدير إدارة التخطيط بالهيئة العامة للحبوب في ليبيا، أحمد السنوسي، لـ«العربي الجديد» إن إنتاج بلاده من القمح بلغ 90 ألف طن خلال العام الجاري، منها 10% قمح طري والباقي صلب، وأما الشعير فالإنتاج ضئيل جداً بعد نهاية موسم الحصاد لعام 2024. وأضاف أن عدم الاهتمام بالفلاحين وضعف دعمهم، تسبب في عزوف الكثير منهم عن زراعة القمح. وقال: مع أنه في العام الماضي كان الإنتاج ضعيفاً، لكنه ظل مكدساً عند المزارعين، إذ لا يوجد مشترون من شركات المطاحن التي تتجه إلى الاستيراد من الخارج وتتجاهل الإنتاج المحلي.

وفي هذا السياق، قال المحلل الاقتصادي علي عبود لـ«العربي الجديد»: لا يزال إنتاج الحبوب في ليبيا غير كاف لتلبية الاحتياجات المحلية، مما يضطر البلاد إلى الاعتماد على الواردات بشكل كبير، ما يتطلب إعادة التفكير في السياسات الفلاحية والاستثمار في تحسين البنية التحتية الزراعية لتحسين الاكتفاء الذاتي الغذائي.

ودعا إلى ضرورة الاهتمام بالزراعات المختلفة، ولا سيما القمح والشعير، كونهما يعتبران أمناً قومياً بالدرجة الأولى. يؤكد رئيس اتحاد الفلاحين في ليبيا أحمد بوحلالة، لـ«العربي الجديد»، أن الانقسام السياسي منذ عام 2015 وراء تراجع إنتاج ليبيا من الحبوب، بالإضافة إلى عدم دعم الفلاحين.

وقال إن إنتاج المنطقة الشرقية تراجع بسبب فيضانات درنة التي أضرت بالأراضي الزراعية، وبات الإنتاج محصوراً في المناطق الجنوبية وبعض المدن الساحلية.

يذكر أن إنتاج ليبيا من القمح والشعير بلغ العام الماضي 55 ألف طن، في حين كان أعلى مستوى لإنتاجيته عام 1998 بواقع 400 ألف طن. وتحتاج ليبيا إلى 1,6 مليون طن من القمح سنوياً لتلبية الاستهلاك المحلي، وتعتمد في موازنتها بشكل أساسي على النفط، وتستخدم عائداته لتغطية متطلبات الغذاء المحلية في الواردات.

ويواجه قطاع زراعة القمح والشعير تحديات عدة، منها قلة الأمطار والتغيرات المناخية، فضلاً عن نقص الموارد المائية الأخرى، وضعف البنية التحتية الزراعية. ورجحت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو)، في وقت سابق، انخفاض إجمالي إنتاج الحبوب للعام 2024 في ليبيا بشكل كبير بسبب انهيار سد درنة.

أخبار

المركزي الأميركي يتجه لخفض الفائدة

توقع بنك قطر الوطني «QNB» أن يقوم بنك الاحتياط الفيدرالي (المركزي الأميركي)، الذي يرأسه جيروم باول، بخفض أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس مرتين خلال عام 2024، قبل أن يعزز وتيرة تخفيضات أسعار

الفائدة في النصف الأول من عام 2025. وأرجع البنك، في تقريره الأسبوعي، هذا التوقع إلى استمرار تراجع معدلات التضخم، والتدهور السريع في سوق العمل، فضلاً عن الحاجة إلى تطبيع أسعار الفائدة الحقيقية شديدة التقييد. وأشار التقرير، وفقاً لوكالة الأنباء القطرية «قنا»، إلى أن التنبؤ بأسعار الفائدة في الولايات المتحدة كان يشكل تحدياً في الأرباع الأخيرة، حيث أدى التشديد الصارم للسياسة النقدية إلى استقرار أسعار الفائدة عند 5,5%. ويعزى هذا الغموض إلى التقلبات الكبيرة في التوقعات المرتبطة بالنمو والتضخم.

تراجع التصنيف الائتماني لأوكرانيا

خفّضت وكالة ستاندرد آند بورز التصنيف الائتماني لعلامة الديون السيادية الأوكرانية طويلة الأجل إلى درجة «إس دي»، أي تخلّف جزئي عن السداد، وذلك بسبب عدم سداد كييف جزءاً من سنداتها الصادرة باليورو والتي استحقّت الخميس الماضي. وقالت الوكالة في بيان أول من الجمعة إنّ «أوكرانيا تعتزم إطلاق عملية إعادة هيكلة رسمية لبعض سنداتها الصادرة باليورو من خلال عرض تبادل». وأضافت أنّ «الحكومة قرّرت تعليق المدفوعات على السندات المعنية قبل إعادة الهيكلة»، وبالتالي «لم تقم بسداد شريحة سنداتها الأوروبية» التي استحقّت الخميس. وتابعت الوكالة في بيانها: «لا نتوقّع أن يتمّ السداد خلال فترة السماح التعاقدية للسندات والبالغة عشرة أيام عمل».

مصر تستهدف زيادة إنتاج الأدوية

قام رئيس مجلس الوزراء المصري، مصطفى مدبولي، ومرافقوه بتفقد مصنع الشركة «الأوروبية المصرية للصناعات الدوائية» الخاصة بإنتاج الأجهزة الطبية والأدوية البشرية والمكملات الغذائية.

وأشار مدبولي إلى أن الحكومة جاهزة لتقديم أي مساعدة لزيادة الإنتاج والتصدير. ومن جانبه أفاد مدير الإنتاج بالمصنع، حسين عوض، بأن المصنع يقام على مساحة 20 ألف متر مربع وتوجد مساحات خضراء تغطى ما يقرب من 40% من مساحة الشركة، ويصل حجم استثمارات الشركة إلى 1,5 مليار جنيه، كما تبلغ الطاقة الإنتاجية 250 مليون عبوة دواء مختلفة شهرياً و490 جهازاً طبياً، وتصل نسبة المُكون المحلي إلى ما بين 60 – 70%.

مال وسياسة

موانئ الاحتلال في وجه العاصفة

شبح الحرب يهدّد بتوقف إمدادات الغذاء

تخشى دوائر صنع القرار في تل أبيب أن تواجه عجزاً في توفير المواد الغذائية إذا اندلعت حرب شاملة مع حزب الله الذي يرجح أن يستهدف موانئ إسرائيلية

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

ميناء حيفا قد يستهدفه حزب الله (Getty)

تسود دولة الاحتلال مخاوف كبيرة من تبعات خروج موانئها عن العمل في حال تفجرت حرب شاملة مع حزب الله. وتتخوف دوائر صنع القرار في تل أبيب من أخطار مواجهة نقص حاد في إمدادات المواد الغذائية حال اضطرت حكومة بنيامين نتنياهو إلى إغلاق ميناء حيفا وميناء سفن إسرائيل المتاخم له، وهما أكبر موانئها، عند اندلاع مواجهة شاملة مع حزب الله. وذكرت صحيفة ذي ماركر الاقتصادية أن الاحتلال يعتمد بشكل مطلق في استيراد المواد الخام التي تستخدم في صناعة المواد الغذائية على ثلاثة موانئ، وهي حيفا وسفن إسرائيل وأسدود. ونقلت الصحيفة عن وزارة المواصلات الإسرائيلية أنه في حال اندلعت حرب مع حزب الله، فإن حكومة الاحتلال ستغلق فوراً ميناءي حيفا وسفن إسرائيل المملوكين للقطاع الخاص، نظراً إلى أن دوائر التقدير الإستراتيجي في تل أبيب ترجح أن يقع الميناءان ضمن دائرة الأهداف التي سيضربها حزب الله، مما سيجعل دولة الاحتلال تعتمد بشكل مطلق على ميناء أسدود المملوك للدولة في استيراد المواد الغذائية والمواد الأساسية التي تستخدم في صناعة هذه المواد.

استعدادات للبدائل

وقد أصدرت وزارة المواصلات الإسرائيلية مطلع الأسبوع الجاري بياناً أكدت فيه أن ميناء أسدود وميناء الجنوب، المقام بالقرب منه والمملوك لشركة «TIL» السويسرية قد أجريا استعدادات ليكونا بديلاً عن ميناءي حيفا وسفن إسرائيل. ومما يفاقم الأمور تعقيداً، كما ترى الصحيفة، أن كفاءة ميناء أسدود قد تراجعت إلى حد كبير، إلى درجة أن مستوردي المواد الغذائية ووكلاء السفن التجارية التي تنقل المواد الخام التي تستخدم في الصناعات الغذائية يحرصون على عدم التوجه إلى هذا الميناء، والتوجه بدلاً من ذلك إلى ميناءي حيفا وسفن إسرائيل، نظراً إلى تدهور مستوى الخدمات التي يقدمها للسفن. ولفتت الصحيفة إلى أن وزارة المواصلات في دولة الاحتلال تقر بأن الموازنات الكبيرة التي خصصتها مؤخراً لتطوير قدرة ميناء أسدود على استيعاب البضائع المستوردة لن تفلح في تقليص حجم الأعباء على الميناء حال اضطرت إلى إغلاق ميناءي حيفا وسفن إسرائيل. ولفتت الصحيفة إلى أن المشكلة الرئيسة التي تواجهها السفن التي تتوجه إلى ميناء أسدود تتمثل في أن الآليات والإمكانات المستخدمة في تفريغ حمولة السفن المتجهة إليه غير متطورة بشكل يقلص من إمكانية الاعتماد عليه في استيراد المواد الأساسية التي تستخدم في الصناعات الغذائية، مثل القمح الذي يستخدم في صناعة الخبز، والأعلاف التي تستخدم في تغذية الأبقار والدجاج التي تعد مصدر اللحوم الرئيس الغذائية، فضلاً عن الصويا التي تستخدم في كثير من الصناعات الغذائية.

> يشكو ميناء أسدود من نقص في القوى البشرية المتخصصة في تفريغ حمولات السفن

مشاكل ميناء أسدود

ضمن المشاكل التي يشكو منها وكلاء السفن والمستوردون الذين يتوجهون إلى ميناء أسدود حقيقة أن الميناء يعاني أيضاً من نقص في القوى البشرية المتخصصة في تفريغ حمولة السفن، حيث تضطر السفن للانتظار وقتاً طويلاً قبل أن يتم تفريغها من البضائع. وحسب الصحيفة، فإن قرار وزارة المواصلات الاعتماد على ميناء أسدود سيفاقم المخاطر على سلسلة إمدادات الغذاء الحيوية أثناء الحرب إذا اندلعت.

وحسب المعطيات التي ذكرتها الصحيفة، فإن 75% من المواد الغذائية تم استيرادها العام الماضي عبر ميناءي حيفا وسفن إسرائيل، في حين أن 25% فقط تم استيراده عبر ميناء أسدود، حيث رجحت الصحيفة أن كفاءة ميناء أسدود لن تتحسن أثناء اندلاع الحرب مما يعني أن إسرائيل يمكن أن تواجه نقصاً في تأمين استيراد المواد الغذائية بنسبة 75% حال اندلعت الحرب في الشمال. وأضافت الصحيفة أن إسرائيل تحوز مخازن للمواد الغذائية يمكن أن تكفيها لوقت محدود، مستدركة أن التوجه لاستهلاك المواد الغذائية التي تم تخزينها لوقت الطوارئ أثناء الحرب ينطوي على تعويض ما يمكن استهلاكه بفعل محدودية كفاءة ميناء أسدود، الميناء الوحيد المخصص لاستيراد المواد الغذائية.

لا خطة طويلة المدى

يشار إلى أن وزير الزراعة في دولة الاحتلال أفي ديختر، كشف مؤخراً أن إسرائيل لا تملك خطة لتأمين المواد الغذائية على المديين المتوسط والبعيد، وهذا ما جعله يغير اسم وزارته إلى وزارة الزراعة والأمن الغذائي. وفي السياق أبرزت «ذي ماركر» أن اندلاع الحرب سيفضي فوراً إلى توقف استيراد مواد البناء، مثل الحديد والأسمنت وغيرها، لأن ميناء الجنوب غير مخصص لاستيعاب مثل هذه المواد، فضلاً عن عدم استيعابه المواد الغذائية، حيث إنه مجهز لتفريغ الحاويات، مما يعني أن العمل في مشاريع البنى التحتية سيتوقف تماماً خلال الحرب. ويشار إلى أن هجمات جماعة أنصار الله (الحوثيون) ضد السفن المتجهة إلى الاحتلال بعد أن شرع في حرب الإبادة الجماعية ضد غزة، قد أخرجت ميناء إيلات عن العمل.

ونقلت الصحيفة عن مدير عام شركة أدام للصناعات الغذائية، حان كوهين، قوله إن ما يفاقم الإحباط بالنسبة له ولزملائه حقيقة أن الموقع الجغرافي لميناء أسدود بما هو ميناء متخصص في استيعاب المواد الغذائية مثالي، لأنه يقع وسط دولة الاحتلال وقريب جداً من المراكز اللوجستية لمعظم شركات الصناعات الغذائية، إلا أن الحكومة التي تملك هذا الميناء لم تنجح في تطوير خدماته.

اليمن

تدهور غذائي مع تهاوي قيمة العملة

عدن ـ **محمد راجح**

يتجه اليمنيون بشكل حاد نحو انعدام الأمن الغذائي بسبب تهاوي العملة المحلية وتواصل الصراع بين الأطراف اليمنية رغم التوصل إلى اتفاق تم على أثره التراجع عن قرارات للحكومة الشرعية الخاصة بالبنوك.

وأظهر تقرير حديث لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة «الفاو» انحداراً مقلقاً للعملة المحلية خلال الأربعة أشهر الماضية حيث شهدت انخفاضاً يتجاوز 20%، أي بنسبة لا تقل عن 5% شهرياً.

في حين يشير مصرفيون إلى أن نسبة التراجع تزيد على 30% بعد ما كسر سعر صرف الدولار حاجز 1900 ريال مقتربا من تجاوز سقف الألف الثانية، وسط عجز وارتباك السلطات النقدية الحكومية التي تمر خلال الأيام الماضية بحالة اضطراب ناتجة من انعدام الثقة بينها وبين المجلس الرئاسي الذي دفعها للتراجع عن القرارات الصادرة بحق ستة بنوك ومصارف عاملة في صنعاء. وذكرت مصادر خاصة مسؤولة، فضلت عدم الإشارة لهويتها، لـ«العربي الجديد» أن السلطات النقدية الحكومية، ومحافظ ومجلس إدارة البنك المركزي في عدن، في حالة صدمة نتيجةً لما واجهته من ضغوط دفعتها ليس فقط للتراجع عن القرارات بل إلى عدم قبول استقالة محافظ البنك المركزي أحمد غالب المعبقي التي قدمها عقب إجباره على تجميد القرارات والتجاوب مع دعوة المبعوث الأممي والدول الوسيطة في الأزمة أهمها السعودية وسلطنة عمان.

ويعتقد المحلل المصرفي محمود السهمي، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن ذلك قد تكون له علاقة بما يجري التمهيد له من ترتيبات ستشمل بالدرجة الأولى وضعية البنك المركزي اليمني الذي يعمل براسين في عدن وصنعاء، لذا فإن الجمود أو الشلل الحاصل في المؤسسات والسلطات النقدية قد يكون بمثابة ترقب لمسار الجهود الواسعة مؤخراً لمعالجة الملفات الاقتصادية الخلافية مثل البنك والانقسام النقدي وتصدير النفط.

> توقعات بارتفاع أسعار الديزل خلال الفترة المقبلة

ويستنتج تحليل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن 82% من اليمنيين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد ويعتمدون بشكل كبير على موارد السوق للحصول على المواد الغذائية الأساسية، وبالتالي فإن هذه الأزمة المالية تشكل تهديداً خطيراً سيطاول الجميع استناداً كذلك لتحليل تتبع الأسر في اليمن الذي تجريه منظمة الأغذية والزراعة، الذي استنتج أن أكثر من 65% من الأسر تخصص دخلها لنفقات الغذاء. المصرفي اليمني علي التويتي، يرى في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن الوضع الراهن يتطلب حلولاً عاجلة قبل أن يتدهور إلى مستويات لا يمكن التنبؤ بها والتعامل معها، مشيراً إلى مسألة يراها مهمة وخطيرة لم يستوعبها البعض حتى الآن تتمثل باهتزاز الثقة بالبنوك والقطاع المصرفي اليمني والسلطات النقدية لدى المؤسسات والصناديق والبنوك وشبكات التحويلات ومؤسسات الائتمان الدولية.

استثمارات

هجرة محدودة لرؤوس أموال من الكويت

مسقط ـ **كريم رمضان**

في أحد أحياء مدينة الكويت، جلس رجل الأعمال الأربعيني، عبد الرحمن العنزي، يتأمل بحزن مكتبه الفارغ. فقبل عامين، كان هذا المكان يعج بالنشاط والموظفين، لكنه أصبح اليوم شبه مهجور. قرر العنزي، مثل بعض رجال الأعمال الكويتيين، نقل جزء كبير من استثماراته إلى دول مجاورة بحثاً عن فرص أفضل، وهو واحد ممن شملهم إحصاء تقرير نشرته غرفة تجارة وصناعة الكويت في مارس/آذار الماضي، وأورد أن 15% من الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلاد إما أغلقت أبوابها أو نقلت عملياتها إلى الخارج خلال العامين الماضيين.

الحكومة تسعى إلى استقطاب رؤوس الأموال (ياسر الزيات/فرانس برس)

وفي هذا الإطار، كشفت مصادر خاصة لـ«العربي الجديد» أن الحكومة الكويتية تدرس مواجهة تحديات اقتصادية متعددة في الوقت الراهن، أبرزها هجرة رؤوس الأموال وعدم استقطاب استثمارات أجنبية كافية. وأشارت المصادر إلى أن بعض الفرص الاستثمارية في دول المنطقة المجاورة للكويت تبدو أكثر جاذبية، ما يستدعي ضرورة إعادة النظر في المنظومة الاقتصادية الكويتية. وتتعدد أسباب هذا الوضع الاقتصادي المتأزم، حسب دراسة أجراها معهد الدراسات المالية الكويتي في يناير/كانون الثاني الماضي، فالسوق الكويتية تتسم بمحدودية حجمها، إذ يعد اقتصاد البلد الخليجي صغيراً نسبياً مقارنة بالاقتصادات الإقليمية الأخرى. كما تحتل مسألة تطوير التشريعات والقوانين واللوائح أهمية قصوى في خلق بيئة استثمارية جاذبة وآمنة للمستثمرين الأجانب. وتبرز تجربة شركة «داو كيميكال» التي غادرت الكويت بسبب مشاكل قانونية مثالاً صارخاً على هذه التحديات، وفقاً لتقرير نشرته وكالة رويترز في فبراير/شباط الماضي. في هذا الإطار، يشير الخبير الاقتصادي الكويتي، محمد رمضان، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إلى أن الكويت تواجه تحديات اقتصادية متعددة في الوقت الراهن، إذ تبرز مسألة هجرة رؤوس الأموال واحدةً من القضايا المثيرة للجدل، لكنه اعتبر هذه الهجرة «محدودة نسبياً»، مؤكداً أن المشكلة الرئيسية تكمن في عدم استقطاب استثمارات أجنبية كافية.

وتبدو الفرص الاستثمارية في دول المنطقة المجاورة للكويت أكثر جاذبية، ما يستدعي ضرورة إعادة النظر في المنظومة الاقتصادية الكويتية، بحسب رمضان، الذي يؤكد أهمية تعديل القوانين وتحسين بيئة الأعمال والاستثمار، مع فتح المجال لأنشطة اقتصادية متنوعة لتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء.

ويرى رمضان أن التركيز يجب أن ينصب على جذب رؤوس الأموال الأجنبية بدلاً من القلق المفرط بشأن هجرة الأموال المحلية.

تحقيق

يلجأ النظام السوري إلى المراوغة والتلاعب بأرقام الصادرات والواردات، في محاولة لتسويق انتعاش الاقتصاد السوري، رغم قفزة العجز التجاري وتدهور العملية الإنتاجية والتراجع الحاد في قطاع الصناعة، حسب محللي اقتصاد لـ«العربي الجديد»

وهم انتعاش التجارة السورية

النظام يتلاعب بأرقام الصادرات والواردات

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

يرى اقتصاديون سوريون أن نظام بشار الأسد يحاول، خلال الفترة الأخيرة، تسويق الانتعاش الاقتصادي وعودة الصناعة والتصدير، وجاءت التصريحات الرسمية لترسّخ هذه الصورة، حيث أكدت أن معظم الصادرات كانت من خلال القطاع الصناعي. وفي المقابل، يرى محللو اقتصاد، في حديثهم لـ«العربي الجديد»، أن النظام السوري يحاول الالتفاف على الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي تعاني منها البلاد، عبر تصدير أوهام للشارع بأن الأوضاع الاقتصادية في طريقها للتحسن، على عكس الواقع الذي يؤكد تفاقم العجز التجاري وتدهور مختلف القطاعات. ويعمد النظام السوري إلى المراوغة والإعلان عن بعض المعلومات الخاصة بالواردات وإخفاء أخرى، وهو ما حدث في بيانات نصف العام الجاري التي لم يذكر فيها حجم الواردات، كما أنه يتلاعب بأرقام الصادرات، حسب محللي اقتصاد.

نصف الحقيقة

في هذا السياق، وصف الاقتصادي السوري عماد الدين المصبح ما يعلنه النظام حول انتعاش الصادرات بـ«نصف الحقيقة» من خلال التركيز على أرقام الصادرات، من دون التطرق إلى الواردات أو عجز الميزان التجاري خلال النصف الأول من العام الحالي. ويشير المصبح لـ«العربي الجديد» إلى أن «الأهم من حجم الصادرات ربما هو معرفة طبيعتها، هل هي مواد أولية تصدّر من دون الاستفادة من قيمها المضافة خلال التصنيع؟ هل هي مواد لازمة للسوق والمستهلكين وتُصدّر بها ترتفع الأسعار؟ كما لا بد من معرفة الجهة المصدرة، هل هي قطاع خاص أم عام؟ لأن القطاع الحكومي، برأي الاقتصادي السوري، «قد تهدّم» ولم يعد يصدّر، بعد مراحل تعمد تكبيدها خسائر استعدادا للخصخصة، وتقتصر صادراته على بعض الخامات كالفوسفات والمشروب الكحولي «العرق» وأغذية السوريين، من إنتاج المؤسسة العامة للصناعات الغذائية. وكان معاون وزير الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية في حكومة بشار الأسد، شادي جوهرة، قد كشف مؤخرا أن إجمالي قيمة الصادرات السورية في النصف الأول من العام الجاري بلغ ما يفوق 500 مليون يورو، بزيادة تبلغ نحو 39%، مقارنة بقيمة الصادرات في النصف الأول من عام 2023. وبيّن معاون الوزير، خلال تصريحات سابقة، أن قيمة صادرات القطاع الصناعي في النصف الأول من العام الجاري بلغت ما يفوق 354 مليون يورو، من دون صادرات الصناعات الاستخراجية كالفوسفات وغيرها (التي بلغت نحو 73 مليون يورو)، منوهاً في الوقت ذاته إلى وصول الصادرات السورية في النصف الأول من عام 2024 إلى نحو 90 دولة عربية وأجنبية.

> 500
> قال معاون وزير الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية في حكومة النظام السوري شادي جوهرة، يوم 29 يوليو/ تموز الماضي، إن إجمالي قيمة الصادرات السورية في النصف الأول من العام الجاري ارتفعت إلى 500 مليون يورو.

هدم القطاع الصناعي

حول القطاعات التي حققت نموا في التصدير، يشير المسؤول في حكومة بشار الأسد إلى أن قيمة صادرات قطاع الصناعات الكيميائية هي الأكبر ضمن صادرات القطاع الصناعي، وشكلت نحو 47% من صادرات القطاع، تليها صادرات قطاع الصناعات الغذائية بنسبة 17%، تليها صادرات قطاع الصناعات النسيجية بنسبة 15%. وفي هذا الإطار، يقول الصناعي السوري محمد طيب العلو إن «الصناعة السورية تهدمت بمعنى الكلمة»، بعد مراحل التضييق والإعاقة المستمرة منذ سنوات، من خلال رفع أسعار حوامل الطاقة التي انعكست «بشكل كبير» على تكاليف الإنتاج، وأفقدت المنتج السوري قدرته على المنافسة في الأسواق الخارجية. ويضيف العلو لـ«العربي الجديد» أن العقوبات ورفع أسوار حدود الدول المجاورة والعالمية في وجه الإنتاج السوري، خاصة بعد وضع المخدرات ضمن المنتجات، أساءا وانعكسا على تراجع الصادرات، لكن الأهم- برأيه- ما تعانيه القطاعات الإنتاجية بشكل عام «صناعية وزراعية واستخراجية» تكمن في تراجع الإنتاج نتيجة أسباب كثيرة، منها ندرة المواد الأولية وارتفاع الأجور وانقطاع الكهرباء والمحروقات. وأضاف: لعل ارتفاع أسعار الإنتاج المحلي في السوق السورية دليل على عدم القدرة على الكفاية الذاتية،

> رسمياً... زيادة الصادرات في النصف الأول بنحو 39%
>
> محللو اقتصاد: عجز كبير في الميزان التجاري بسبب قفزة الواردات

كما أن غزو السوق السورية بالإنتاج الخارجي مؤشر على حاجتنا للسوق الخارجية وعدم قدرتنا على المنافسة، حتى في السوق المحلية. وحول ما قيل عن ارتفاع صادرات القطاع الصناعي، يشير العلو إلى أن جلّها من القطاع الخاص (البسة وجلديات)، لكن صادرات القطاع الحكومي الصناعية وغير الصناعية، عدا الفوسفات، محدودة وفي تراجع مستمر. يوضح مدير التخطيط والتعاون الدولي في وزارة الصناعة بحكومة الأسد، مطيع الريم، أن أغلب الصادرات في القطاع الصناعي تعود لمصلحة شركات القطاع الخاص. وبيّن أن صادرات القطاع العام محدودة ويمكن حصرها في بعض أنواع التبغ ومنتجات غذائية، إضافة إلى تصدير بعض منتجات الشركة العامة لتصنيع العنب في حمص والسويداء «كحول». ويضيف مدير التعاون الدولي في وزارة الصناعة أن الصادرات، خلال السنوات الأخيرة، إن لم تكن في القطاع العام الصناعي معدومة فهي في حدها الأدنى، معتبراً أن مشكلة التصدير «مشكلة عامة» حتى القطاع الخاص يعاني منها، وقسم كبير من شركات القطاع الخاص خسر الأسواق التصديرية، بسبب ارتفاع تكلفة المنتجات السورية مقارنة بدول الجوار.

غياب الواردات عن البيانات الرسمية

ويتساءل الاقتصادي السوري محمد حاج بكري عن قيمة الواردات التي غابت عن بيانات وزارة التجارة وأحاديث المسؤولين، وما هو وضع الميزان التجاري بعد تهديم عملية الإنتاج السوري، من خلال رفع التكاليف وزيادة الضرائب والإتاوات، ووضع عقبات ورسوم خلال استيراد المواد الأولية «حتى في قطاع الدواء». ويضيف حاج بكري لـ«العربي الجديد» أن «وزارة التجارة كشفت أن الصادرات خلال العام الماضي نمت وتطورت، من دون الإشارة إلى حجم وقيمة العجز. فالصادرات في العام الماضي ومن القطاعين العام والخاص، بلغت 954 مليون يورو. ولكن المستوردات العام الماضي زادت عن 3,35 مليارات يورو، ليكون العجز في الميزان التجاري أكثر من 2,3 مليار يورو. ولو استثنينا الفوسفات فسنكون أمام أرقام مذهلة عن وقوع سورية في فخ الاستهلاك، وتراجع التصدير وتهديم الزراعة والصناعة».

وعن تصريحات المسؤولين في حكومة بشار الأسد عن انتعاش الصادرات وزيادتها بنسبة 60% العام الماضي عن عام 2022، يصف الاقتصادي السوري تلك المعلومات بأنها «حقائق ناقصة ومضللة»، فالصادرات السورية زادت على صعيد الفوسفات والأحجار الصناعية والمنتجات الزراعية العطرية «كمون مثلاً»، لكن الواردات زادت على صعيد القمح نحو مليوني طن وزادت على صعيد النفط، بعد أن كانت سورية تصدّر نحو 150 ألف برميل يوميا، وزادت حتى على صعيد أبسط المنتجات الاستهلاكية اليومية للسوريين.

تدمير الإنتاج المحلي وزيادة الواردات

يقول الاقتصادي السوري، عماد الدين المصبح لـ«العربي الجديد» «لم تقنع أرقام الصادرات السوريين، لأنهم يعايشون تراجع الإنتاج، بشقيه الصناعي والزراعي، ويعانون من قلة العرض السلعي وزيادة الأسعار، معتبراً أن من مهام حكومة بشار الأسد قتل خصوصية سورية الزراعية، بدليل شح الإنتاج واستيراد القمح، وقتل صناعة النسيج «أم الصناعات السورية». ويضيف المصبح: بات الاقتصاد السوري «مشلولاً بمعنى الكلمة» بعد قتل الصناعة وتراجع الزراعة وخسائر الميزان التجاري، وكل ذلك بموازاة استمرار التضخم وتراجع سعر صرف العملة إلى نحو 15 ألف ليرة مقابل الدولار. ويرى المصبح أن حياة السوريين «باتت جحيماً» بسبب ارتفاع التضخم والفقر، مستدلاً باعتراف معاونة حاكم مصرف سورية المركزي مها عبد الرحمن، بارتفاع معدل التضخم بنسبة 122%. وحول الصادرات والواردات، يشير المصبح إلى أن سورية كانت تصدر القمح والخضر والفواكه والإنتاج الحيواني، إضافة إلى الملابس والجلديات، في حين تقتصر الصادرات حالياً على المواد الخام وبعض الغذائيات التي تسحب من أفواه السوريين وقليل من المنتجات الأخرى.

سوق الحميدية بالعاصمة السورية دمشق في 7 يوليو 2022 (الإضافة بشارع/ فرانس برس)